نائب متهم: الأعرجي وعدني بعرض براءتي

النزاهة: من يقول إنني غير مشمول بقائمة الـ ٢٤ فاسداً عليه مراجعة اللجنة

لجنة النزاهة البرلمانية... ارشيف

أعلنت لجنة النزاهة النيابية، أمس الخميس، عن أنها مسؤولة عن أوامر إلقاء القبض والاستقدام بحق ٢٤ مسؤولاً، مؤكدة على أن التحقيق هو الفيصل في إثبات براءة المتهم من عدمه.

□ بغداد / المدى

وقال رئيس لجنة النزاهة النائب بهاء الاعرجي في بيان صادر عن مكتبه تلقت "المدى" نسخة منه إن لجنته "هي المسؤولة عن أوامر إلقاء القبض بحق ٢٤ مسؤولاً ما بين محافظ وعضو مجلس النواب ومدير عام في وزارات مختلفة ما بين أمر استقدام وأمر قبض".

وأضاف الاعرجي أن "من يقول من هؤلاء الـ٢٤ إنني غير مشمول أو هذا غير صحيح فعليه أن يراجع لجنة النزاهة وهيئة النزاهة وبالتالي سوف نضطر إلى نشر أوليات التحقيق في كافة وسائل الإعلام".

وأكد الاعرجي على أن "هذه الإجراءات طبيعية وبالتالي القانون صريح حينما يقول المتهم بريء حتى تثبت إدانته أما من صدر بحقه أمر قبض أو استقدام فسيكون الفيصل هو التحقيق الذي يثبت إنه متورط أو غير متورط".

بالمقابل كشف النائب السابق عن ائتلاف دولة القانون عبدالهادي الحساني، عن أن لجنة النزاهة النيابية وعدت بـ"ورقة براءته" من تهم الفساد الموجهة إليه ضمن القائمة التي أعلنت عنها اللجنة، عاداً ورود اسمه في تلك القائمة يمثل "استهدافاً سياسياً".

مبيناً أن رئيس لجنة النزاهة بهاء الاعرجي وعدني بأن نعقد مؤتمرا صحفيا نوضح بأن درج اسمي كان عن طريق الخطأ، وان الجهة التي سعت إلى تشويه سمعتي أرادت استهدافي سياسيا.

وكان اسم الحساني قد ورد ضمن قائمة كشف عنها رئيس لجنة النزاهة النيابية بهاء الاعرجي في مؤتمر صحفي عقده بمجلس النواب مؤخرا، قال فيه إنها تبلورت بعد اجتماع اللجنة بمجلس القضاء الأعلى لمتابعة ملف النواب والمسؤولين الحكوميين المتورطين بقضايا فساد مالي وأداري، والصادرة بحقهم أوامر إلقاء القبض، وطالب الأجهزة الأمنية بالإسراع بتنفيذ تلك الأوامر.

وقال الحساني في حديث "للمدى"، إنني "فوجئت بورود اسمي ضمن الأسماء التي أعلن عنها رئيس لجنة النزاهة بهاء الاعرجي في مؤتمره يوم الأحد الماضي"، مبيناً انه "التقى رئيس لجنة النزاهة النيابية، الذي عبر له عن عدم قناعته بورود اسمه ضمن الأسماء المتهمة بقضايا فساد".

وأضاف الحساني إن "ما جرى لا يمت لي بصلة وانه استهداف سياسي وأتمنى الورع والحذر في مثل هذه الأمور" موضحاً، أن "الاعرجي قد اخبرني أن الأمور سارت على عجالة وسوف تصحح لصالح إنصاف الجميع".

وتابع، الحساني إن "الاعرجي وعدني وبمجرد الحصول على الورقة النهائية التي تثبت براءتي من التهمه الموجهة إلي بأنه سيخرج بمؤتمر لتوضيح الأمور بشكلها الصحيح"، مشيراً إلى انه "سيلتقي رئيس لجنة حقوق الإنسان سليم الجبوري لإيجاد قانون يحمي الإنسان العراقي من مغبة كل ممارسات تقدح وتمس كرامته".

وكانت لجنة النزاهة النيابية قد أعلنت في، بداية الأسبوع الجاري، عن قائمة بأسماء أعضاء في مجلس النواب ومسؤولين في الحكومة متورطين بقضايا فساد مالي وأداري، وصادرة بحقهم أوامر اعتقال قضائية.

وكانت لجنة النزاهة النيابية قد أعلنت في، حزيران الماضي من العام الحالي، عن إصدار أحكام متعددة بحق وزير التجارة السابق عبد الفلاح السوداني ورئيسي هيئتين سياسيتين وضباط في الجيش ومديرين عامين في وزارتين لتورطهم بقضايا فساد مالي وإداري.

وطالبت اللجنة نفسها، الأسبوع الماضي، مجلس النواب بإقرار القانون الخاص بحملة الجنسية الثانية من المسؤولين الحكوميين والنواب للحد من عمليات الفساد وسرقة المال العام، داعيةً الذين يمتنعون منهم إلى مغادرة العراق والذهاب إلى البلاد التي يحملون جنسيتها الأخرى.

وتؤكد إحصائيات غير رسمية وتقارير صحفية على أن الفساد المالي والإداري قد تسبب بهدر ملايين الدولارات من المال العام، وأن هذه الأموال يجري غسيلها عبر شراء العقارات وفتح شركات ومؤسسات وهمية خارج البلاد وداخله.

القانونية النيابية: جميع الكتل ترفض رفع الحصانة عن النواب المشتبه بهم

□ بغداد / المدى

أعلنت اللجنة البرلمانية المكلفة بدراسة طلبات القضاء المتعلقة برفع الحصانة عن بعض النواب، أمس الخميس، عن أن جميع الكتل السياسية دون استثناء ترفض رفع الحصانة عن نوابها، مبينة أن عملها لايزال معطلا.

وقال عضو اللجنة أمير الكناني إن "عمل اللجنة الخاص بدراسة طلبات القضاء الخاصة برفع الحصانة عن بعض النواب معطل لغاية الآن بسبب رفض جميع الكتل السياسية دون استثناء رفع الحصانة عن نوابها".

وأوضح الكناني أن "هناك عدة طلبات وصلت إلى اللجنة من القضاء بشأن رفع الحصانة عن بعض النواب لكن اللجنة لم تتخذ أي إجراء بسبب مواقف الكتل السياسية".

وكشفت اللجنة القانونية البرلمانية في آذار الماضي عن استلامها طلبا من القضاء العراقي يقضي برفع الحصانة القانونية عن ستة نواب يمثلون قائمتي التحالف الوطني والقائمة العراقية، من بينهم عضوا القائمة العراقية سليم الجبوري وحيدر الملا، والنائب المستقل صباح الساعدي.

وشكلت رئاسة مجلس النواب في وقت سابق لجنة مصغرة من اللجنة القانونية بأمر ديواني تضم خمسة أعضاء هم خالد شواني، وحسن السنيد، وهمام حمودي، وخالد الجناني، وأمير الكناني، لغرض النظر بالطلبات الواردة من القضاء بشأن رفع الحصانة عن بعض النواب.

إلى ذلك كشف النائب عن ائتلاف دولة القانون حسين الأسدي ان" طلب القضاء برفع الحصانة عن بعض النواب المتهمين بقضية الهاشمي وصلت إلى البرلمان" ، متهما" هيئة الرئاسة بتعمدها عدم عرضها على مجلس النواب للتصويت عليها".

وقال الأسدي في تصريح صحفي ان طلب رفع الحصانة عن النواب تكرر لأكثر من مناسبة . مبينا" ان الطلبات وصلت الى مجلس النواب من القضاء وفي بعض الأحيان وصلت الى رفع الحصانة عن ١٢ نائبا لفساد مالي وإداري وبعضهم بقضايا ارهاب وتزوير. مؤكدا" ان عدم عرضه الاسماء على مجلس النواب تتحملها هيئة الرئاسة. مشيرا" الى ان بعض النواب الذين طلب رفع الحصانة عنهم مشمولون بالمادة ٤ إرهاب لوجود اعترافات وتورطهم بقضايا إرهابية وتخطيط وتمويل.ودعا الاسدي" هيئة الرئاسة الى عرض الاسماء على مجلس النواب للتصويت عليهم بالرفع او عدمه ، حتى يستطيع القضاء ان يأخذ دوره وان يحاسب ويوجه العقوبة الى الشخص المسيء ان كان نائبا او أي شخص. لافتا" الى ان بعض الطلبات وصلت الى مجلس النواب منذ الشهر السادس من ٢٠١١ لكن رئاسة مجلس النواب تعمدت عدم عرض رفع الحصانة على مجلس النواب للتصويت عليهم. واضاف ان هيئة الرئاسة شكلت لجنة فرعية للنظر في القضايا لكن من الناحية الشكلية يجب عرضها على مجلس النواب بعد دراستها خلال ١٥ يوما.

وكانت رئاسة مجلس النواب استلمت طلبات برفع الحصانة القانونية عن أربعة نواب عن القائمة العراقية، "بتهم مرتبطة بقضية نائب رئيس الجمهورية المحكوم عليه بالإعدام غيابياً طارق الهاشمي وبتهم إرهابية" و هم سليم الجبوري، حقي المشهداني، عاشور حامد و قيس شذر.

المالكي: ما تحقق من إنجازات يجعلنا أمام ضرورة صنع مصالحة مستدامة

□ بغداد / المدى

أكد رئيس الوزراء نوري المالكي أن " العراق حقق نجاحاً في مجال المصالحة الوطنية في مقطع زمني حساس، وما يشعرنا بالفخر والاعتزاز هو تلاحم أبناء الشعب واحتواء الهجمة التي تعرض لها العراق وبدء مرحلة رد الفعل من خلال عملية البناء على أسس علمية وموضوعية".

ونقل بيان لرئاسة الوزراء تلقت المدى نسخة منه أمس الخميس عن المالكي القول خلال المؤتمر الثقافي الأول الذي أقامته لجنة متابعة وتنفيذ المصالحة الوطنية على المسرح الوطني بحضور جمع من الأدباء والشعراء والفنانين إن"جذور المصالحة الوطنية هي جذور إنسانية سماوية معروفة عبر محطات التأريخ، ولايمكن أن ننظر اليها بكونها نتاج إنساني، وهي لاتعبر عن معنى بأننا إختلفنا وتحاربنا ثم تصالحنا، بل تعبر عن المشتركات وقبول الآخر والحوار معه، والقانون هو الذي يأخذ دوره في إيقاف من يعتدي على حقوق الآخرين".

وأضاف إن " ما تحقق من إنجازات في المصالحة الوطنية تجعلنا اليوم أمام ضرورة صنع مصالحة مستدامة وليس مجرد إطفاء حرائق"، داعيا المثقف العراقي من خلال قلمه وجريدته وأبحاثه "للمساهمة في المصالحة ومنع عودة التطرف والعنف "، مشيرا الى ان " مسؤولية الدولة والمثقف التأسيس لثقافة مستدامة، وإشاعة ثقافة الالتقاء مع الآخر، كما دعا المثقف العراقي الى أن يأخذ دوره الحقيقي في القيام بعكس الصورة الصحيحة للثقافة على جميع مواقع الحياة، والمساهمة في عملية إصلاح الواقع الاجتماعي".

ودعا المالكي بحسب البيان الى " حماية العراق من المؤثرات الخارجية والعنصرية والطائفية والمذهبية والقومية، وترسيخ الوحدة الوطنية والالتقاء على أساس الدستور والحرية وحرية التعبير، وإقامة دولة المواطن التي لاتميز بين عراقي وعراقي آخر "، مشددا على " أهمية الحوار وتصحيح الأفكار الخاطئة ورفض التفكير بالنيابة لأن الشعب العراقي عانى كثيراً من الدول التي كانت تريد أن تفرض نفسها ووصايتها على العراق، وأرادت أن تكون بديلاً عنه".

دولة القانون يتهم النجيفي بـ"عرقلة" إقرار قانون البنى التحتية

□ بغداد / المدى

اتهم القيادي في ائتلاف دولة القانون علي الشلاه، الخميس، رئيس مجلس النواب أسامة النجيفي بـ"عرقلة" إقرار قانون البنى التحتية بالاتفاق مع نواب العراقية، مبينا أن زعيم القائمة إياد علاوي حث نواب العراقية على عدم التصويت على القانون، فيما طالب العراقية والتحالف الكردستاني بالتصويت على القانون خلال جلسة البرلمان التي ستعقد يوم الاثنين المقبل.

وقال علي الشلاه في حديث لـ"السومرية نيوز"، إن "مجلس النواب العراقي قرر خلال جلسة أمس، تأجيل التصويت على قانون البنى التحتية إلى يوم الاثنين المقبل، لعدم اكتمال النصاب القانوني بعد مغادرة نواب العراقية والتحالف الكردستاني قاعة المجلس لاعتراضهم على القانون"، متهما رئيس البرلمان أسامة النجيفي بـ"عرقلة إقرار القانون بعد اتفاقه مع رئيس الكتلة

النجيفي

العراقية بالبرلمان عدنان الجنابي، لإخراج نواب العراقية من الجلسة لمنع التصويت".

وأضاف الشلاه أن "زعيم القائمة العراقية إياد علاوي حث نواب العراقية خلال حضوره إلى البرلمان، أول أمس الثلاثاء، لعدم التصويت على القانون الذي كان ضمن جدول أعمال الجلسة"، مشيرا إلى أنهم "لا يجرؤون أن يعلنوا للشعب العراقي وقوفهم ضد القانون".

وتابع الشلاه أن "هناك وجهات نظر مختلفة لدى نواب التحالف الكردستاني بشأن هذا القانون"، لافتا إلى انه "تم الأخذ بجميع المطالب التي جاء بها النواب بشأن القانون".

واعتبر الشلاه أن "التصويت على كل فقرة من فقرات القانون على حدة تعجيزية وتسيء إلى سمعة البرلمان"، مطالبا العراقية والتحالف الكردستاني بـ"التراجع عن موقفهم والتصويت على القانون خلال جلسة البرلمان التي ستعقد يوم الاثنين المقبل".

وكانت رئاسة مجلس النواب العراقي رفعت، الخميس، جلسة المجلس الـ٢٥ إلى بعد غد السبت (٢٩ أيلول ٢٠١٢)، بعد التصويت على المرشح التاسع لمفوضية الانتخابات، وتأجيل التصويت على خمسة مشاريع قوانين أبرزها قانونا العفو العام والبنى التحتية الذي تم تأجيله إلى جلسة يوم الاثنين المقبل،(الأول من تشرين الأول). وقررت رئاسة مجلس النواب خلال جلسة البرلمان أمس تأجيل التصويت على قانون البنى التحتية إلى إشعار آخر، بسبب الخلافات على بعض بنوده، لكنها قررت إعادة التصويت عليه فيما بعد لينسحب إثر ذلك نواب التحالف الكردستاني والقائمة العراقية، من الجلسة احتجاجا على إعادة التصويت عليه، ليرفع بعدها رئيس البرلمان أسامة النجيفي الجلسة ساعتين لعدم اكتمال النصاب القانوني.

وكانت القائمة العراقية أكدت، أمس الخميس أنها ستصوت على قانون البنى التحتية بعد إضافة المقترحات التي وضعتها على مسودة القانون، فيما أكدت أنها تتعلق بكيفية الرقابة على صرف أموال المشاريع وفائدة القروض ومدتها.

كما أبدى التحالف الكردستاني أبدى، امس تأييده "مبدئيا" لمشروع قانون البنى التحتية، وفي حين أكد أن الصيغة الحالية للقانون لا تلبي طموحات الشعب العراقي، دعا إلى تحديد حصة إقليم كردستان من المشاريع الإستراتيجية التي يتضمنها القانون.

لكن التحالف الوطني أكد أن قانون البنى التحتية تضمن مختلف الضمانات وأخذ بجميع المقترحات، وفيما اعتبر أن النهج المعرقل للحكومة من بعض الكتل السياسية ما زال مستمراً، دعا الكتل المعارضة للقانون إلى العدول عن موقفها. وأكد رئيس كتلة الأحرار البرلمانية بهاء الاعرجي المنضوية ضمن التحالف الوطني، في الـ٢٤ أيلول ٢٠١٢، أن هناك توجهين سياسيين في مشروع البنى التحتية، لافتا إلى أن التحالف الوطني مع القانون من حيث المبدأ، فيما اعتبر فشل مجلس النواب في إقرار القانون قبل حلول العطلة التشريعية سيكون في خبر كان.

بعد لقائهم برئيس البرلمان

سفراء الاتحاد الأوروبي يعبّرون عن قلقهم لازدياد حالات الإعدام في العراق

□ بغداد / المدى

عبر وفد سفراء الاتحاد الأوروبي الذي زار بغداد، الخميس،عن قلقهم لازدياد حالات الإعدام في العراق، مؤكدا أن علاقة العراق مع الاتحاد الأوروبي ستتطور أكثر بإعادة النظر بقوانين حكم الإعدام.

وقال المكتب الإعلامي لرئيس مجلس النواب أسامة النجيفي، في بيان له تلقت المدى نسخة منه، ان " رئيس مجلس النواب أسامة النجيفي استقبل في مكتبه سفراء الاتحاد الأوروبي وبحث الجانبان القوانين الجنائية المتعلقة بحكم الإعدام" مضيفا ان " الوفد الزائر عبر عن قلقه لازدياد حالات الإعدام في العراق".

وأضاف إن "وفد سفراء الاتحاد الأوروبي أكد على أن علاقة العراق مع الاتحاد الأوروبي ستتطور أكثر بإعادة النظر بقوانين حكم الإعدام".

وتابع ان " النجيفي اكد خلال اللقاء على ان عملية الانتقال من الحكم الشمولي الى الحكم الديمقراطي تحتاج الى وعي وقناعة المواطنين بنبذ ثقافة العنف وإرساء ثقافة السلام والمحبة والعفو"، منوها الى ان " البلد في الوقت الحالي يمر بظروف صعبة بسبب العنف والارهاب والقتل العشوائي والعمليات الانتحارية، وإلغاء حكم الاعدام حاليا لا يتناسب وقساوة هذه المرحلة لكننا بذات الوقت سنعمل على مراجعة القوانين المتعلقة بحكم الإعدام وحصرها في أضيق الحدود".

رئيس مجلس الادارة رئيس التحرير
فخري كريم
المدير العام
غادة العاملي
نائب رئيس التحرير
عدنان حسين
مدير التحرير
علي حسين
سكرتير التحرير الفني
ماجد الماجدي
المدير الفني
خالد خضير

جريدة سياسية يومية تصدر عن مؤسسة المدى للإعلام والثقافة والفنون

بغداد. شارع أبو نواس - محلة ١٠٢ - زقاق ١٣ بناء ١٤١
هاتف: ٧١٧٨٨٥٩ . ٧١٧٧٩٨٥
كردستان. أربيل. شارع برايتي
دمشق. شارع كرجية حداد
ص.ب:٨٢٧٢ أو ٧٣٦٦
هاتف: ٢٣٢٢٧٥ - ٢٣٢٢٢٧٦
فاكس:٢٣٢٢٨٩
بيروت. الحمرا.شارع ليون
بناية منصور. الطابق الاول
تليفاكس: ٧٥٢٦١٦ . ٧٥٢٦١٧
التوزيع: وكالة المدى للتوزيع
مكاتبنا: بغداد/ كردستان/
دمشق/ بيروت/ القاهرة/
قبرص

AL – MADA
General Political Daily
Issued by : Al – Mada
Establishment for Mass
Media، culture & Art

طبعت بمطابع مؤسسة المدى للاعلام والثقافة والفنون